المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Riyad University
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. .... : الرقم   Date .... : التاريخ

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

الرقم: ٤٢٨٥ ف ٧/١٩١٥
العنوان: حاشية على شرح سلم [illegible]
المؤلف: لم يعلم مؤلفه
تاريخ النسخ: [illegible]
اسم الناسخ: -
عدد الأوراق: ٥ق ٢٢×١٥،٥ [illegible]
ملاحظات: ٩١٥
ع

Copyright © King Saud University

والنسبة المعينة غير مستقل لتوقف النسبة على ذكر فاعل معنى ونقل الطبلاوي
عن السيد وعصام ان الزمن ايضا غير مستقل ويظهر لي استقلاله اذ لا يتوقف
فهم الزمن الماضي من ضرب على ذكر شيء اخر وليس الزمان نسبة بين امرين وكونه قيدا
للنسبة لا يوجب انه غير مستقل هذا وجعله الحرف غير مستقل بناء على حق لـ
السعد والجمهور انه موضوع لجزئيات خاصة فمعنى من مثلا ابتدا خاص الذي
هو حالة بين السير والبصرة فيتوقف فهمه على فهمها وفرق بين هذا وبين
الابتدا العام الذي هو مدلول الاسم كلفظ ابتدا فانه لا يتوقف على امر مخصوص
بل هو كلي يعقل بين امر ما وامر ما وكل احد يعرف امرا ما فبمجرد التصريح
بلفظ ابتدا تعرف معناه وهو نسبة بين امر ما وامر ما بخلاف الابتدا الخاص فلا
يفهم من مجرد لفظ الحرف فلذا حكمنا بان الاول مستقل دون الثاني تامل وذكر
السيوطي عن بها الدين السبكي في تعليقه على المقرب ان الحرف يدل على معنى
في نفسه كما نقله الحلبي قلت وهذا مبني على مذهب السعد ان الحرف
موضوع للكل وان كان لا يستعمل الا في جزئي وهو الذي افهمه اذ ما تقدم
لا دليل عليه ويكون جعل هذا اسما وهذا حرفا اصطلاح مستند لعلامات
الاسم والحرف المخصوصة وان كان كل منهما مستقل واما ما رد به على السعد
فقد اوضحت الجواب عنه في رسالتي في البسملة المشتملة على كلام نفيس
جدا في دون الكراس فاطلبها ولولا حرجي في مللك لسقته لك هنا هذا او نقل
عن السيد ان الحرف لا يدل على معنى اصلا اي بل هو رابطة بين الاسم والفعل
ولعله يقول ابتدا السير من البصرة مثلا ماخوذ من مجموع تركيب مرتبته من
البصرة ومن وحدها لا معنى لها كما ان فهم الذات المخصوصة ماخوذ من زيد
وزا وحدها لا معنى لها ثم ما ذكر الشارح في المفرد اصطلاح اهل الميزان ومحققي النحاة

Copyright © King Saud University

علي انه للفظ الواحد عرفا فالعلم المركب غير مفرد اذ نظرهم في اللفظ من حيث الاعراب
والبنا ولكل مركب عندهم اعرابين ذكروه هنا قلت ليس لازما ان لكل مركب
اعرابين الاتري بعلبك ممنوعا من الصرف والله تعالي اعلم واستغفر الله العظيم
وهو اقسام ثلاثة الذي ذكره ابن يعيش ان القياس ادراج المبهم
في الظاهر وراجع كلام المحشيين هنا ففيه بسط لانه لا يخلو الخ قال
الطبلاوي بعد ان نقل عبارة الش وفيه نظر اذ لفظ الشي والممكن الامكان
العام يصلح لكل جنس وكذلك منع صلاحية المبهم لكل جنس كما لا يخفي علي ذي وضع
اه قلت يجاب عن الاول بان مراده صالح لكل جنس بحسب الوضع فيكون
جاريا علي مذهب العضد القايل ان اسم الاشارة موضوع لكل فرد من المشار اليه
المخصوص لا للامر الكلي بخلاف نحو ممكن وشي فانه موضوع للامر الكلي ثم
وصلاحيته للافراد بالاستعمال وعن الثاني بان مراده يصلح لكل جنس
متحقق في فرد مخصوص كالمشاهد بحاسة البصر في اسم الاشارة لا مطلقا
تامل اما ان يكون كناية عن غيره اقول اما ان يريد بالغير معناه المستعمل
فيه فيقال لا خصوصية للضمير بذلك واما ان يريد كما صرح به بعضهم انه
عبر به بدلا عن الظاهر اختصارا فيمنع بانه قد يسلم اذا كان بينك وبين
مخاطبك عهد بزيد فتقول هو يفعل كذا ولا تقول زيد يفعل كذا الا كما هو
الاصل ولا يظهر في ضميري المتكلم والمخاطب اذ ليس حق التكلم والخطاب
بالاسم الظاهر حتي يكون الضمير ان كناية عنه بدل الاسم الظاهر من قبيل
الغيبة والتعبير به عن المتكلم او المخاطب خلاف الظاهر فمن ثم جعله السكاكي
التفاتا فتامل علي الاستقبال الخ اعلم ان الزمن الواحد يتصف اولا
بكونه مستقبلا ثم حالا ثم ماضيا واما الثلاثة اوصاف في ازمنة مختلفة فبعكس

الترتيب

الترتيب السابق ماض فحال فاستقبال بالاخبار به وعنه لا يظهر في اسما
الافعال والاصوات فالاولي ان يقول لاستقلال تمام معناه بالمفهومية كما سبق
وقال الكوفيون لانه سمة اي علامة علي مسماه فاعترض بان الحرف والفعل ثم
علامتان ايضا علي معناهما واجيب بان علة التسمية لا تقتضي التسمية
واقول لما كانا لا يدلان وحدهما لعدم استقلال معناهما كانهما ليسا علامة
اما الحرف فظاهر وكذا الفعل لعدم استقلال تمام معناه لان فهم النسبة المعينة
يتوقف علي ذكر فاعل معين ثم اصله عند البصريين سمو حذفت اللام ثم
خفف باسكان اوله واُتي بالهمز وعند الكوفيين وسم حذف الفا واتي بالهمز
ويدل للاول ان التصغير يرد الي الاصل وتصغيره سُمَيٌّ واصله سميو اجتمعت
الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون ولا يصغر علي وسيم باسم اصله
اي بنا علي مذهب البصريين ولو قال باسم معناه التضمين وهو الحدث
لانه فعل الفاعل بمعني تاثيره وتعلق قدرته ان اردت المعني المصدري
وبمعني مفعوله كالحركات والسكنات ان اردت الحاصل بالمصدر وان اردت
تحقيق هذين وما يتعلق بهما فعليك برسالتي علي البسملة طرفا بفتح
الرا وهو اخر الشي ولما كان الحرف ليس طرفا بحذف المعني بين ان المراد بالطرف
هنا ما هو شانه غالبا بقوله اي ليس مقصودا بالذات واما سكون الرا فهو
البصر والمركب ثلاثة اقسام المراد به المركب النحوي كما سبق
بيانه لا المركب الذي عرفه سابقا والا اشكل ادخال المركب الاضافي
والمزجي اذا جعلا علما فيه لعدم تمكن ادخالهما اذا لم يكونا علمين
ان قلت سبق لك ان المركب النحوي ما نطق به مرتين فاكثر وحيث
حمل الش عليه فهو لا ينحصر فيما ذكره الش اذ قد يكون من حرف واسم نحو يا زيد

Copyright © King Saud University

ويا رجل ومن حرفين نحو قد سوف او فعلين نحو قام قعد قلت ليس مراد ٥
مطلق مركب نحوي بل المركب النحوي المشتهر بينهم باسم خاص وليس كذلك الا
الاضافي والمزجي والاسنادي واما نحو ان قام زيد فمندرج في الاسنادي اذ المراد
به ما يشمل التام والناقص كما سبق نعم بقي عليه المركب التقييدي ويقال له
التوصيفي نحو الحيوان الناطق على ان الناطق صفة للحيوان لا خبر واما تركيب
العدد فهو قسمان خمسة عشر ونحوه مما فتح فيه الجزان والتحقيق ان هذا مزجي
بدليل فتح الجزء الاول وكون الاعراب المحلي لمجموع الكلمة لا على الجزء الاول فقط
ولا يقدح في ذلك بناوه فهو بمنزلة سيبويه غير ان اخر هذا مكسور وذاك مفتوح
وضابط الش اعلى لا يشمل سيبويه ومعدي كرب كما بينه المولفون هنا وقيل
ان نحو خمسة عشر تركيب اضافي وكون الاعراب في الاضافي على الجزء الاول والثاني
مجرور ايضا اغلبي القسم الثاني تركيب العدد هو اثنا عشر واثنتا عشر
والظاهر في هذا انه قسم براسه لا مزجي لكون الاعراب فيه على الاول ولا اضافي
لكون الجزء الثاني لا محل له من الاعراب اصلا لانه في محل نون اثنان واثنتان
وايضا ليس القصد رايت اثنان مضافة لعشرة بل القصد رايت جملة احاد
هي اثنا عشر تامل هذا مما يساعده كلامهم ولك ان تقول اثنا عشر مركب
اضافي وكون الجزء الاخير في محل جر بالاضافة وان كان خلاف ما قالوه ولا
يقدح في ذلك ان معنى الاضافة غير مقصود الا ترى ان عبد الله علما لا يقصد
فيه معنى الاضافة والله سبحانه وتعالى اعلم كل كلمتين هذا ضابط للافراد
لا شرح للماهية بشاهد كل التي هي الة لاستغراق الافراد والاسم قسمان
اي بعد التركيب وقيل الاصح انه موقوف وقيل معرب حكما وبالقوة وقيل مبني
لشبهه بالحرف في الاهمال اي كونه غير عامل ولا معمول اه قلته لعل المراد بعض

الحروف

الحروف كقد وسوف والا فكثير من الحروف يعمل كاحرف الجر والحروف الناسخة ثم ان
وقف المفرد على السكون لانه عدم الحركة ووجود الحركة انما هو بالعامل واما المثنى
وجمع المذكر فكنت حال مطالعة الشيخ خالد توقفت على ماذا وقفهما لان الاحرف
المخصوصة يجلبها العامل قلت ولعل وقفهما لحال رفعهما ثم بعد دخول عامل الرفع
يقف رد ذهاب ما كان وانما اخترنا حال الرفع لانه هو الاشرف والافعل لانه اكثر
دورانا وللكونه اول الاحوال لان شيا منهما لا يثبت اذ ينطق الانسان ابتدا
بعامل النصب او الجر ثم رايت الحلبي نقل ما استظهرته عند المضاف لياء المتكلم
فلله الحمد ما تغير اخره قيل يرد عليه الاسما مفردة بعد ان كانت ركبت
مع العامل واجيب بان الافعال الواقعة في التعريف مجردة عن الزمن كما نص
عليه السيد اه اي فليس المراد تغير فيما مضى ثم مجرد التجريد عن الزمن لا ينفع
بل النافع ان الفعل مستعمل في الحال والا الصدق باي زمن فيعود المحذور
ثم يقال هذا مجاز والتعريف يصان عنه ولعله يقول هو مجاز مشهور ثم الكلام
هنا اجمالي وياتي تفصيله ان شا الله في الكلام على نفس الاعراب والبنا
او مجازا يحتمل ان المراد اللغوي اي مطلق التسمح ومجاورة الاصل كقولهم
في شمس مثلا انه مجازي التانيث ويحتمل انه مجاز بياني استعارة حيث شبه
دال بيد بالاخر بجامع ان كلا منهما لا حرف بعده في اللفظ بيد اصله يدي
ودمي حذفت اليا ان اعتباطا ولا تقل استثقلت الضمة كما في قاض لانه
اذا سكن ما قبل اليا والواو ظهر عليهما الحركات على ما ياتي في دلو وظبي ان
قلت قد استثقلت في اصل يقول فنقلت للقاف قلت ذاك لانها حركة
بنية لازمة وحركة الاعراب معرضة للزوال ان قلت لم قدروا الاعراب على يا
قاض واظهروه على دال يد هلا سووا بينهما قلت الفرق ان المحذوف لعلة

Copyright © King Saud University

نصر بغية كالثابت اذ لولا العلة ما حذف بخلاف المحذوف اعتباطا فانه يصير
نسيا منسيا   بسبب عامل كثيرا ما يجمعون لفظ سبب بعد با السببية
ولفظ اجل بعد لام العلة وهو لتاكيد ما فهم منهما وتوضيح لمعناها   معرب
من مكانين فالاعراب عندهم لا يختص بالاخر بل يكون في الوسط تبعا للاخر
والمبني بخلافه والاسم المبني يعرب محلا وقد لا يكون له محل كاسما الافعال
والاصوات على الصحيح وكعشر من اثنا عشر   والذي يقدر فيه الحروف جمع
المذكر السالم ليسا محصورا فيه في تلك الحالة والضابط ان حرف الاعراب ان كان
قبله حركة تجانسه حذف لالتقا الساكنين لدلالة تلك الحركة عليه نحو جا مسلموا
القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم وجا مسلما القوم والا بقي
محركا بحركة تجانسه لعدم ما يدل عليه نحو جا مصطفو القوم ورايت زيدي القوم
ومررت بزيدي القوم هكذا التحرير   جا مسلمي ذهب ابو حيان الى ان
الواو موجودة غاية الامر انها تغيرت يا والمقدر ما لا وجود له وهو وجيه
والزامه القول ببقا حرف الرفع مع عامل النصب متغيرا مردود ببقا عامل الرفع
هنا وذهابه هناك فيذهب معه حرفه بالكلية وذهب الامام العمدة ابن الحاجب
نفعنا الله به الى ان الواو مقدرة للثقل فرد عليه بعضهم بان الضمة في الفتى
قبل قلب لامه الفا مقدرة للثقل واصله فتي او فتو بنا على انه يائي او واوي
وفي القاموس ما يدل لكل منهما وقد حكم بالتقدير نظرا للحالة الراهنة فليكن
مسلمي كذلك اذ ما دامت اليا الاولى تتعذر الواو اه واقول يجاب عن العلامة
بانا ننظر للحالة الراهنة في كل منهما لكن انت خبير بان المانع من حركة الفتى
كون الالف لا تقبل التحريك وهو وصف ذاتي لازم فظهور الحركة متعذر واما
المانع من ظهور الواو في مسلمي فهو ثبوت اليا الاولى وثبوتها ليس بلازم لجواز
حذفها

حذفها فتاتي الواو ويقال مسلموي الا انه ثقيل فالمانع من ظهور الواو الثقل
وهذا الاعتبار عليه   والذي يقدر فيه الحركة الخ لم يذكر الشارح مثالا لتقدير
الحركة على الواو في الاسم قال بعض من حشى كلامه على الاجرومية لانها لا توجد
في الاسم الا نحو دلو ما يشبه الصحيح قلت بل توجد كما اذا سميت ابنك بيدعو
فتمنعه من الصرف كيشكر وتقدر فيه الرفع والجر للثقل وان كان بالفتحة
لنيابتها عن ثقيل كما سبق في جوار ويظهر نصبه على ان يدعوا ياتي اسما للفظ
وكنطقت بيدعو على ما سبق مبحثان الاول لا فرق بين الفتى
والقاضي وفتى وقاض منونين في تقدير الاعراب واذا صرفتهما ففي حالة
الرفع على لاميهما ضمة وفي حالة الجر على لاميهما كسرة وفي حالة نصب فتى على
لامه فتحة لان الحركة المقدرة تابعة للعامل واياك ان تنطق بالضمة دايما عند
التعريف كما قد يغلط به كثير ثم تمم التعريف كما تعلم واذا وقفت على فتى فقيل
يقلب التنوين الفا وما زالت الالف المقدر عليها الاعراب محذوفة وقيل يحذف
التنوين فتعود الالف والصحيح مذهب سيبويه اختيار الاول حالة النصب
والثاني حالة الجر والرفع حالاله على الصحيح وان كان الاول ظاهر عموم قول ابن
مالك تنوينا اثر فتح اجعل الفا واما ان وقفت على قاض فقال ابن مالك وحذف
يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما المبحث الثاني
في الحلبي ما يقدر فيه الاعراب بحركة قول الشاعر سمعت الناس ينتجعون غيثا
برفع الناس كان الشاعر سمع انسانا يقول الناس ينتجعون غيثا فحكى لفظه اه
قلت هذا يوجب ان الناس مرفوع مبتدا وينتجعون خبره والجملة في محل
نصب مفعول سمع ولا حكاية ولا شي والمعنى سمعت هذا الكلام من انسان
ولا يظهر الحكاية الا لو كان المراد سمعت الناس في حال كونهم ينتجعون بحيث

Copyright © King Saud University

يكون الناس مفعول سمع لكن على هذا يتعين نصب الناس اذ لا رفع بحكي تامل
واستغفر الله العظيم كما قالوا في شرب اعترض بان قايل ذلك ابو حيان
وحده قلت وهو غير متعين ما المانع من ان قولهم كسر ما قبل الاخر محله اذا لم
يكن مكسورا اصالة والا بقي على كسره والمبني منها ان هو كما دل عليه كلامه
في المبني على حركة اما المبني على الحرف فلا يكون الا ظاهرا نحو يا زيدون ولا رجلين
عندنا واما المبني على السكون فيكون ظاهرا نحو كم ومن ومقدرا كمتى واذا فان
السكون الموجود سكون بنية لا بنا ان قلت اجعله سكون بنا اعني عن البنية كما
تغني الكسرة عن حركة هؤلا قلت فرق بينهما لان البنية في هؤلا تصح مع سكون
الهمزة وتحريكها بحركة ما فتخصيص الكسرة تاثير للبنا واما بنية الالف في اذا
فلا تقبل الا السكون فسكونها الظاهر ليس تاثير للبنا فوجب ان يقال اذا مبني
على سكون مقدر منع منه السكون الاصلي واذا امتنعت الحركة ظهور الحركة فلا غرابة
في منع السكون ظهور السكون نحو امس اعلم انه ان استعمل ظرفا كما عنكفت
امس بني اتفاقا والا فان كان نكرة لمعين امس من الاموس او اضيف كمضى
امسنا او عرف بال كمضى الامس او صغر كمضى اميس او كسر كمضت اموس اعرب
منصرفا اتفاقا والا نحو مضى امس مراد به معينا فمذهب الحجازيين بناوه على
الكسر في الاحوال الثلاثة ولتميم مذهبان احدهما اعرابه اعراب ما لا ينصرف
في الاحوال الثلاثة وهو مذهب اقلهم ثانيهما وهو مذهب اكثرهم اعرابه
الاعراب المذكور حال الرفع وبناوه على الكسر حال الجر والنصب اما مذهب الحجازيين
فوجه بنايه انه تضمن معنى حرف التعريف بدلالته على وقت معين هكذا اطلقوا
واقول تضمن الاسم معنى الحرف حقيقة ان يودي معنى الحرف بذلك الاسم كما يودي
الشرط والاستفهام اللذان هما معنيا ان وهل بمتى ولا كذلك امس فان المراد به

البوم

اليوم الماضي وليس مستعملا في التعريف غاية الامر انه ليس المراد مطلق يوم
ماض بل معين اللهم الا ان يقال ان قولهم ان حقيقة التضمن ما ذكر تقريب
لا تحقيق كلامهم في امس ونحوه كاسم لا واسم الاشارة فتامل واما مذهب تميم الاول
فوجهه ان فيه العلمية الجنسية لانه اسم لماهية اليوم الماضي المعينة كان ذلك
اليوم هو الذي قبل يومك بقرب او متقدما عليه والعدل عن الامس هذا
توضيح ما في الحلبي قلت لو كانت فيه العلمية لكان تعريفه بها فيمتنع دخول ال
عليه فلا يصح العدل عنها فان قيل المراد عدل عنها الى التعريف بالعلمية قلنا
يلزم منع صرف جميع الاعلام لمثل هذا ولا قايل به فالوجه ما اشار له الامام الرضي
من ان المنع للعدل المذكور والتعريف المشبه للعلمية في كونه ليس باداة ملفوظ
بها يعني وهو الماخوذ من ال المعتبر بعد حذفها ولا علمية اصلا فتبصر فالمقام
دقيق واما مذهب اكثرهم فوجهه انه حيث كان لكل من البنا والاعراب وجه
فلا يهمل واحد ثم جعلوا الاعراب حال الرفع تخصيصا للاشرف بالاشرف ثم
جبروا البنا فجعلوا له محلين اعني النصب والجر اشارة لبعض هذا الرضي
واستغفر الله العظيم على اصل التقا الساكنين اي على القاعدة عند وجودها
وهو الكسر والمراد القاعدة الاولوية ووجهه ان الكسر كالضد للسكون لاختصاص
هذا بالاسم وذلك بالفعل والتخلص من وجود الشي بوجود ضده اقوى وقال
الشاطبي وجهه ان الكسر حيث اتي به للتخلص من الساكنين لا يلتبس بحركة الاعراب
اذ لا يكون اعراب الاسم التنوين او ما عاقبه من ال والاضافة اه قلت يضعف
هذا بان التمييز بالعامل وقد يوجد التخلص بالكسر حال الاضافة مع قيام
اللبس الذي لاحظه نحو مررت بصاحبي القوم مثنى مضاف وجمع التنوين نحو مررت
بزيد العالم بكسر التنوين لالتقا الساكنين وقال العلامة سعد الدين وجهه

ان السكون عدم الحركة والكسر قريب للعدم لقلة افراده اذ لا يوجد الا في الاسم
واذا انتفي الشي فلا يوجد بدله بعيد مع تيسر القريب وما احلي هذا والله
اعلم ومما يناسب المقام ان الاصل في المبني السكون ووجهه ان السكون عدم
الحركة والعدم اخف من الوجود والبنا حالة لازمة يناسب فيها التخفيف
بالغايات هي قبل وبعد والجهات الست يحذف ما اضيفت له فتكون غاية
الكلام واخره ونقل الكسائي عن بني فقعس اعراب حيث وقال الزجاج حيث
اسم موصول بمعني الذي وما ابعد هذا   علي احدي اللغات مراده بها
ضم الثا باحوالها الثلاثة الواو والالف واليا   ويا حذام اعلم الله قطار بفتح
اوله علما لمونث لغة الحجاز بناوه علي الكسر حملا له علي نزال اسم فعل ولتميم
مذهبان احدهما منعه من الصرف مطلقا للعلمية والعدل عن فاعله وقال المبرد
للعلمية والتانيث المعنوي كزينب قال الاشموني علي الخلاصة وهذا اقوي
علي ما لا يخفي اي لان هذا عدل تقديري لا يصار اليه الا اذا تعذر غيره والثاني
وهو مذهب اكثرهم بناوه علي الكسر اذا كان اخره را كوبار اسم قبيلة وذلك
ان لغتهم الامالة فيكسرون الرا حرصا عليها وذلك ان الرا تمنع الامالة ما لم تكن
مكسورة كما هو مبين في الالفية وغيرها ومنعه من الصرف اذا لم يكن را كحذام
العامل بالرفع اعلم ان الرفع من القاب الاعراب فيقال العامل في التابع هو العامل
في المتبوع وعامل المتبوع هنا يقتضي بنا اللفظ علي الضم ونصب المحل ولا يعمل
الرفع واجاب الفاضل الهندي في شرح الكافية بانه لما كان يقتضي الضم كانه
يقتضي الرفع لقربهما وفي الحلبي او ان العامل متوهم كانه توهم ان المتبوع نايب
فعل الفاعل الذي نابت عنه بان يقرا مبنيا للمجهول ثم تخلص عن الاشكال بالتزام
ان حركة التابع اتباع لضم المتبوع فليست حركة اعراب اه قلت سبقه لمثل
هذا

هذا العلامة بدر الدين الدماميني في شرح المغني وهو مع بعده من كلام القوم
لا يظهر فيما نحن فيه اعني يا سيبويه العالم اذ الضمة غير ظاهرة حتي يحرك حركة
اتباع لها ومن الغريب لو صح ذلك امتناع اتباع الكسرة الظاهرة وجواز اتباع
الضمة المقدرة ولو قيل ان العالم خبر لمحذوف ما لزم شي فتبصر والله سبحانه
وتعالي الموفق   حركة البنا الاصلية لا يجوز اتباعها اي اتباعها نحو يا ابنت
ونحوه فهذا غير الاتباع السابق نقله عن الحلبي والدماميني والفرق ان العارضة
تشابه حركة الاعراب في العروض   والمعرب الفعل المضارع قالوا انما اعرب
لمشابهته الاسم في انه يعتريه معان لا تتميز الا بالاعراب نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن بجزم الثاني ان قصدت النهي عنهما وان قصدت النهي عن
الجمع نصبته وان قصدت اباحة الثاني رفعته ان قيل هذه المعاني تتميز بغير
الاعراب بان يقال علي الاول انهاك عن اكل السمك وعن شرب اللبن وعلي الثاني
لا تجمع بينهما وعلي الثالث ولك شرب اللبن قلنا الغرض بقا التركيب بحاله نعم
يرد ان الماضي يعتريه ذلك ايضا نحو ما اكل وشرب يحتمل نفي كل واحد او نفي
الجمع او اثبات الشرب بعطفه علي النفي دون المنفي فلم يعرب فالاحسن ان
المضارع اعرب حملا علي اسم الفاعل لمشابهته في الحركات والسكنات واحتمال
الحال والاستقبال كما ان اسم الفاعل حمل عليه في العمل بذلك   للالتباس
بالمضارع وقفا اي في الوقف اي ان محل الالتباس الوقف اما الوصل فيمتاز
فيه بسكون هذا واعراب المضارع والمراد الالتباس بالمضارع الذي لام الامر
غير مقدرة معه والا فالامر مضارع عندهم ايضا   تحركت الواو وانفتح ما قبلها
الخ ولك ان تقول استثقلت الضمة علي الواو فحذفت لالتقا الساكنين ذكروا
الوجهين واقول يظهر لي الثاني لا ما ذكره الشارح وذلك ان شرط قلب الواو واليا

الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها اصالة التحرك وحركة الواو هنا عارضة لمناسبة واو
الجماعة بعدها فمن ثم لم تقلب واو لتبلون الفا لان حركتها لمجانسة الالف ولولا
ذاك ماحركت وعلي كلامهم ما المانع من قلبها الفا ثم تحذف لالتقا الساكنين وهذا
البحث بعينه اجره في تصريف الفعل المسند ليا المخاطبة ثم حذفت نون
الرفع لتوالي الامثال ان قلت قد جاز توالي الامثال في جنن ويجنن مسندا
لنون النسوة فلم منع هنا قلت النونات هنا زوايد وما اوردته نونان
فيه اصليان والزايد اثقل هكذا قالوا واقول قد يعارض بان النونات هنا
كل واحدة منها كلمة مستقلة واجتماع الامثال في غير كلمة واحدة جايز
كالثمان ميمات في قوله تعالي وعلي امم ممن معك بخلاف الكلمة الواحدة ونون
النسوة فاعل والفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة فالاحسن ان يقال
اغتفرت الامثال في جنن لانه لو حذفت النون الاولي لالتبس بفعل الواحد
المذكر معنا ولو حذفت الثانية لالتبس به معكوسا واما حذف نون النسوة
الفاعل العمدة فلا سبيل له ثم حمل المضارع علي الامر فتحركت الواو
بالضمة اي لانها الحركة المجانسة لها ولم تحرك بالفتحة اخف الحركات لئلا يلتبس
بفعل الواحد وكذا نقول في عدم تحريك يا المخاطبة بالفتح اذ ربما يتوهم انه
يا اي مسند للواحد ولم تحذف لعدم مايدل عليها كما ان النون لم تحذف
هنا لتوالي الامثال لانا اتينا بها لغرض التوكيد ان قلت لو حذفت النون
الاولي لبقيت الثانية دالة علي الغرض قلت الذي يدل علي الغرض هو نون
التوكيد الخفيفة ابتدا لا المقتطعة من الثقيلة علي انا فرضنا التوكيد بالثقيلة
وما ذكرت يودي لسده تامل قلت الضمة عارضة ظاهرهم انه لولا عروض
الضم لقلبت وليس كذلك اذ شرط قلب الواو واليا الفا تحركهما وانفتاح ماقبلهما

ان

ان يكون الفتح متصلا بهما اي في كلمتيهما والواو هنا ضمير كلمة والفتح في اخر
الفعل الذي هو كلمة اخري ان قلت الفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة قلت
لو صح لك هذا لاعل قام بزيد واكل وزيد سلمنا لك جد لا فيشترط في الاتصال
ان يكون اصليا فمن ثم قال العلامة الاشموني لو بنيت مثل علبط من الغزو
والرمي قلت غزَوٍ ورمي منقوصا والاصل غزوي ورميي اعل كقاض ولا
تقلب الواو واليا الفا لان علبط اصله علابط فاصل هذين غزاوي ورمايي
فانفصال الفتح عارض بسبب حذف الالف اه فكذا اتصال الفتح هنا عارض
بسبب حذف الواو الاولي وقد اهمل المحشيون التنبيه علي هذا واستغفر
الله العظيم حذفت نون الرفع لتوالي النونات اي وكسرت نون التوكيد
تشبيها بنون المثني بجامع الوقوع بعد الف في اخر ما هو لاثنين واغتفر
التقا الساكنين هنا لانه يجوز في مواضع منها اذا كان الاول حرف علة قبله حركة
من جنسه والثاني مدغم بنا علي انه لا يتقيد بنحو الضالين ماكان في كلمة واحدة
فانها تعقد اي والمانع لها الثقل لان توالي الامثال ثقيل لا مستعذر واحترز
الله بقوله سابقا المرفوع عن المنصوب والمجزوم فانه لا يعتبر فيه الاعراب بالحرف
بل هو منصوب او مجزوم بحذف النون كقوله تعالي ولا يصدنك ولا تتبعان
فاما ترين اصل الاول ولا يصدونك بحذف نون الرفع للا الناهية ثم اكد فحذفت
الواو لالتقا الساكنين لكن يقال التقا الساكنين في هذا مغتفر كما سبق في
لتبلون الا ان يقال معني اغتفاره انه لا يجب التخلص بالحذف بل يجوز ويجوز
واصل الثاني ولا تتبعا بالجزم بلا الناهية ثم اكد واصل الثالث ترايين بوزن
تفعلين نقلت حركة الهمزة الي الرا ثم حذفت تخفيفا فصار ترين بفتح الرا
وكسر اليا الاولي وسكون الثانية استثقلت الكسرة علي اليا فحذفت ثم اليا لالتقا

الساكنين فصار ترمين بسكون اليا بين فتحتين ولا تقل تحركت اليا وانفتح ما قبلها
الخ وان ذكره الحلبي ايضا لما علمت من انتفا الانفصال المتاصل في نظيره ثم دخل
الجازم وهو ان الشرطية المدغمة في ما الزايدة فحذفت نون الرفع ثم اكد بنون
التوكيد وحركت اليا بالكسر فصار ترين على وزن تفين فلم يبق من الاصول الا
فا الكلمة وحذفت عينها ولامها وهما الهمزة واليا الاولى لانها لا ايتد اول
عليها ما يفتقر في دلالتها عليه الى الاعراب كذا في نسخة وهي الصواب وفي
اخرى لانها لا ايتد اول عليها ما يفتقر في دلالته الى الاعراب فما واقعة على معان
وضمير دلالته يرجع لها باعتبار اللفظ واضافة دلالة للضمير لادنى ملابسة
او انه من الحذف والايصال والاصل دلالتها عليه فحذف الضمير الاول وجاز الثاني
تامل فان هذه النسخة ركيكة اي ان الحرف غني عن الاعراب لان له في كل تركيب
معنى لا يلتبس بغيره حتى يميز بالاعراب فان كون من في اخذت من الدراهم
للتبعيض وفي سرت من البصرة للابتدا ظاهر لا لبس به مبني على الضم
تشبيها بالغايات نحو منذ الجامع افتقارا كل في ادا معناه الى غيره وهو المضاف
اليه في الغايات والمجرور والعامل في منذ وهو الجامع يشمل جميع حروف الجر
فالاحسن ان الضم اتباع لحركة الميم والساكن حاجز غير حصين معنوي
نسبة للمعنى من نسبة الجزئي للكلي لزوم الكلمة حالة واحدة ان قلت
هل يشمل هذا التعريف لزوم الكلمة حالة الوقف قلت تحقيق ذلك ان
الموقوف اما معرب بعد العامل او لا فالاول وقفه غير لازم لتغيره بدخول
العامل واما الثاني فالظاهر ان وقفه ليس الا حالة بناه لان موجب البنا
قايم قبل دخول العامل فحـ وقفه بنا وبهذا تعلم ان ما سبق من الخلاف في الاسم
قبل العوامل وذكر حالة وقفه انما هو في الاسم المعرب بعدها اما المبني فهو

مبني

مبني قبل دخول العامل قطعا هكذا ينبغي لغير عامل لعل الاولى حذفه
اذ اثر العامل يعرض ويزول وليس لنا كلمة تلزم حالة واحدة لعامل ان قلت
الظروف التي لا تنصرف قلت تخرج للجر بمن ما جي به الخ احسن منه عندي
ما لزمته الكلمة من شبه الاعراب وذلك لان قوله ما جي به يوهم ان البنا امر طار
وهو على فرض تسليمه في الاسم لان اصله الاعراب لا يسلم في الفعل والحرف
وايضا قولنا ما لزمته يغني عن قوله بعد وليس حكاية الخ لان هذه الامور لا تلزمها
الكلمة وايضا ليخرج الوقف وتعريفه يشمله وقوله شبه الاعراب اي في كونه
في الاخر فخرجت حركة البنية ولا تخلصا من ساكنين اي ان كان في كلمتين
كما مثل اما ان كان في كلمة فيكون بنا كما سبق في حيث وتحقيقه انه اذا كان في كلمة
ليس المقتضي له مجرد التخلص من الساكنين بل الكسر مثلا له حالتان حالة
عموم وحالة خصوص فالاولى كونه مطلق حالة لازمة وهو بهذه الحيثية بنا
لا يتوقف وجوده على التخلص من الساكنين والثانية خصوص الحركة وهو
بهذه تخلص فنظر والاولى تامل وانواع البنا اربعة الخ فعلى ان البنا
لفظي يكون الضم نفس الضمة وما ناب عنها كالالف في يا زيدان والواو في يا زيدون
وعلى انه معنوي هو لزوم مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وقس الباقي
وكذا القول في انواع الاعراب هذا خلاصة ما في الشيخ الحلبي وها هنا امور
الاول صرح الحلبي نظير ما سبق بان السكون على انه لفظي نفس قطع الحركة
وما ناب عنه وهو الحذف واقول السكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف وما
معنى كون العدم لفظيا الا ان يقال ليس هذا من نسبة الجزئي للكلي بل المراد
ان السكون شي يوخذ من لفظ الانسان اي انه يعلم السكون من عدم لفظه
بالحركة والحذف من عدم لفظه بالحرف وخلاصته ان اللفظي ما ارتبط باللفظ اثباتا

او نفيا الثاني قولهم الضم على انه معنوي لزوم مخصوص علامة الضمة معناه
علامة وجود الضمة في جميع الاحوال فمحصله انا نجعل وجود الضمة في ثاني
حال وثالث حال الخ علامة على لزوم الاسم لها ولا يخفاك صعوبة هذا وانه يدفع
ما يقال لا يلزم من الضمة اللزوم حتى يجعل علامة له بجواز زوالها واما قولهم
الرفع تغيير مخصوص علامة الضمة فمعناه علامة طرو الضمة بعد ان كان
غيرها وهو ظاهر الثالث مقتضى ما سبق ان الواو في يا زيدون ضم والياء
في لا رجلين فتح وربما يعبر به قولهم يبنى على ما يرفع به وعلى ما ينصب به فيحمل البناء
على الاعراب فكما ان الياء في الاعراب نصب كذلك الياء في البناء فتح فيأتي توقف
في الذين مبنيا على الياء فانها في الاعراب تأتي نصبا وجرا فانظر تحمل في البناء
على ايهما وعبارتهم انما هي مجرد مبني على الياء الرابع قولهم مبني على الضم ونحوه
على فيه مستعارة لباء الملابسة دلالة على شدة التمكن اي موضوعة مبنية
ملتبسة بالضم وذلك ان تريد البناء المقابل للاعراب وعلى مستعارة لباء التصوير
اي مبني بناء مصورا بالضم واما قولهم معرب بالفتحة فمعناه معرب ملتبس
بالفتحة اما من حيث ان الفتحة علامة اعرابه او انها نفس اعرابه فهو ات على
المذهبين وقوله بخلاف ونصبه الفتحة وعلامة نصبه الفتحة فكل على مذهب
الخامس قولهم في المبني في محل رفع مثلا لا يقدح في بنايه لان المراد في محل
الحق فيه للرفع بمعنى انه لو وقع فيه المعرب لرفع وذلك المحل مكان مجازي يعتبره
العقل وهو الذي يحل فيه المرفوع وهذا معنى قولهم الجملة في محل رفع فهذا
يستغنى عما اشتهر من تاويل الرفع بالمرفوع او حذف مضاف اي محل ذي
الرفع السادس قولهم البناء لزوم الكلمة حالة واحدة معناه كونها بحيث لا تتغير
بتعاقب العوامل فلا ينافي ان بعض افراد البناء جايز كالظرف من نحو الى يوم

تقوم

تقوم الساعة وبعضه مقيد بحالة مخصوصة كما في قبل وبعد واسال الله اللطف
والاعراب الخ اعلم ان الاعراب منه المحلي وهو في الجمل والمبنيات ولا
يقدح في بنايه كما سبق وتعريف المص لا يشمله الا ان يريد بعوامل او تقديرا ما يشمله
تغيير اخر الاسم او قول خلافا لشارحنا على الاجرومية المراد تغيير منسوب
لاخر الاسم اعم من ان يتغير نفس الاخر كالاسماء الستة او حالته من الحركات ومن
الاول المثنى والجمع لان نونهما مقدرة الانفصال ثم المراد تغييره ولو عن حالة
الوقف فيشمل اول اعراب لكن هذا لا يظهر في المضارع لان عامله التجرد وهو
ملازم فلا يعقل له حالة قبله يتغير عنها فالاولى ان الاعراب بناء على انه معنوي
اثر الكلمة بالعامل ولو لم يكن تغييرا وخلاصة المقام ان الاعراب اثر العامل
او ثانيه   والفعل المضارع الخالي من النونين مفهومه لو كان ماضيا او
مضارعا فيه النونان فهو مبني كما سبق ثم هل له محل من الاعراب كمبني الاسما او
لا لكني افهم انه لا محل له وذلك ان الاعراب في الفعل فرع فحيث انتفى لفظا له
لا حاجة لاعتباره محلا ثم رايت النص بان المضارع والماضي تعمل فيهما اداة
الشرط محلا وكذا الناصب في المضارع فقلت قياسه ان يعمل التجرد الرفع في المضارع
محلا وصرح به بعض حواشي شرح المص للاجرومية قلت وقد يفرق بان التجرد
عامل معنوي ضعيف والعامل اللفظي قوي فلا بد من تاثيره لفظا او محلا ونقل
الحلبي في باب الافعال عن ابن طلحة فيما ياتي ان الفعل المضارع مع نون الاناث
معرب بحركات مقدرة منع منها سكون النون وبعضهم يقول باعرابه ايضا ولو
باشرته نون التوكيد كما نقله فيما ياتي ايضا عن ابن هشام   بعامل ملفوظ به
هو خير من قول ابن اجروم لاختلاف العوامل لان التغيير الاول لوجود العامل
لا لاختلافه ثم ان قولهم عامل مجاز اذ هو معمول معه اي ان العرب تعمل مع تحققه

Copyright © King Saud University

الرفع او النصب الخ فالعامل ما عملت العرب معه من الاعراب نوعا مخصوصا ومعني
عمل العرب نطقها وهي لا تعرف ان هذا عامل وذاك معمول وانما هو تعرف ه
النحاة وما قلنا خير من قولهم العامل ما به يتقوم المعني المقتضي للاعراب
لانه وان ظهر في نحو جا التي تتقوم بها الفاعلية المقتضية للرفع لا يظهر ه
في التجرد عامل المضارع علي المصاحبة في النهي ظاهر ان قوله في النهي
صلة للمصاحبة مع ان المصاحبة في النهي ان يكون كل منهما منهيا عنه ولا يفيده
النصب والجواب انه في متعلقة بمحذوف صفة للمصاحبة اي ان المصاحبة المعتبرة
في النهي من حيث انها منهي عنها ولو قال علي النهي عن المصاحبة المفادة بواو
المعية كان اظهر علي النهي عن الشرب ايضا اعترضه البدر الدماميني بانه
يحتمل النهي عن الاجتماع ايضا كما يحتمل ما جا زيد وعمرو النفي عن الاجتماع
انما يكون لكل فرد اذا اعيد اداة النفي والنهي هكذا اعترض في شرح المغني
وحاصل اعتراضه ان ظاهر كلامهم برمتهم حيث يقتصرون عند الجزم علي
النهي عن كل فرد انه نص فيه مع انه احتمال فالاولي لهم التصريح بالصواب وجواب
الشمني محشي المغني ايضا عنه بان قولهم اذا جزم كان نهيا عن كل واحد معناه
ظاهر لا يمنع عند الفارق المنصف وان اقره الجماعة هنا بل قد يدعي انهما احتمالان
لا ظهور لاحدهما علي الاخر ولكن جرت عادة الشمني بالتحيل علي رد كلام الدماميني
ولو بوجه ما كما جرت بذلك لابن قاسم مع شيخه الناصر نفعنا الله بالجميع ورضي الله
عنهم ومثال اختصاص الاسم بالخفض الاحسن لو قال ومثال الخفض
المختص به الاسم وكذا ما بعده واعلم ان البا بعد الاختصاص يجوز دخولها
علي المقصور والمقصور عليه باتفاق وانما الخلاف في الغالب فمذهب السعد ان
الغالب دخولها علي المقصور كما يشهد به غير موضع من مختصره وعكس السيد فالنظم

المشهور

المشهور والبا بعد الاختصاص يكثر دخولها علي الذي قد قصروا وعكسه
مستعمل وجيد ذكره الحبر الهمام السيد حققه ابدال السيد بالسعد مركب
من الحدث والزمان اورد الجماعة هنا اسم الفاعل فانه يدل علي الحدث والزمان
واجابوا بانه انما يدل عليهما بالحمل علي الفعل قلت المراد المدلول الوضعي واسم
الفاعل لم يوضع للزمان وقولهم حقيقة في الحال ليس لكونه موضوعا للزمن بل
لان الحدث المدلول عليه لا يكون موجودا حقيقة الا في الحال كما اسلفنا في مبحث
الاسم نعم يرد اسم الفاعل من حيث ان مدلوله الوضعي مركب من ذات وحدث
قام بها وهذا علي كلام الشارح اما علي قول المحققين ان النسبة المعينة من مدلول
الفعل ايضا فهو اثقل لان اجزاءه ثلاثة ثم هذا التوجيه للاختصاص لو صح لكان
الاولي ابدال الجر بالضم لانه اثقل بشهادة الوجدان ولما وجد السكون
في الاسم بنا لازما الا ان يقال قصدوا التخفيف تقل البنا كما سبق وعلل الدماميني
اختصاص الجر بالاسم بان المجرور محكوم عليه نحو ضربت زيدا اي فوقه زيد
مضروب مع ان النصب لا يختص بل المرفوع محكوم عليه حقيقة والرفع ليس
خاصا بالاسم وذلك ان محل كون ما ذكر محكوما عليه اذا كان اسما وبالجملة ه
الاحسن عندي التعويل في هذا ونظيره علي السماع فالجر لم يسمع الا في الاسم
والسكون لم يسمع الا في الفعل وحيث لم تظهر لك حكمة فلا تتعسف في طلبها وكذا
الامور الاصطلاحية اذ لا مشاحة في الاصطلاح والله اعلم علامات
بنا علي ان الاعراب معنوي وقد غلب ذلك في الاعراب ممن يقول انه لفظي وقول
المصنف في التوضيح معني كون هذه علامات بنا علي ان الاعراب لفظي انها
اعلام واسماله فالضمة علم للرفع انما يتم بنا علي ان المراد لفظ ضمة مع انهم يقولون
ضمة ظاهرة ضمة مقدرة ولفظ ضمة لا يوصف بهذا انما يوصف بها الحركات التي هي

Copyright © King Saud University

مسماه اللهم الا ان يقال قوله ظاهرة نعت سببي اي ظاهر مدلولها واعترضه
الحلبي بانه يقتضي ان الرفع يسمي الفا وبونا العقولهم وعلامة رفعه الالف الخ
واقول لامانع من تسمية رفع المثني الفا وهل الرفع بنا علي انه لفظي الا نفس الضمة
وما ناب عنها واعترضه العلامة الناصر اللقاني بان ضمة لو كانت علما لمنعت الصرف
للعلمية والتانيث ولك ان تقول يجاب بان المراد العلم اللغوي وهو مطلق
علامة علي مسماه وان كان نكرة ويتميز عن انواع البنا فيه ان التمييز ليس
بمجرد العلامات بل بلزومها او طروها ان لا يكون مونثه خال من التا الاضافة
بيانية اي المونث الذي هو هو واعلم ان الشم لم يوف ما جمع بالف وتا وخلاصته
انه لا ينقاس الا في خمسة امور د والتا الا شفه وشاه وامه استغنا بشفاه
واما وشياه والامراة الثاني علم المونث الاحذام عند من يبنيه فان اعرب جمع
الثالث صفة مذكر لا يعقل كجبال راسيات وايام معدودات الرابع تصغيره
لانه يفيد الوصف بالصغر نحو دريهمات الخامس اسم جنس لمونث اسما كبهمي
لبنت او صفة كحبلي وحبليات بشرط ان يجمع مذكرها جمع تصحيح فخرج فعلا
افعل فلا يقال في حمرا حمراوات وفعلا فعلان كسكري فلا يقال سكريات وما
عدا ذلك مقصور علي السماع كسماوات وحمامات واصطبلات ونظمت ذلك فقلت
ومطرد الجمع المونث سالما مواطنه خمس فذو التا مطلق وتخرج شاة مراة
شفة امه ومعرب اعلام المونث حققوا وثالثها وصف المذكر خاليا
من العقل والتصغير بالوصف يلحق وخامسها الجنس المونث غير ما مذكره
وصف لتصحيحه اتفقوا وغير الذي اسلفت بالسمع ثابت فخذ عنه ما به
العرب تنطق تنبيه بنات واخوات من جمع المونث السالم ولا عبرة بالتغيير
حيث رد الي الاصل اعني اخو وبنو وكانهم اتوا بالواو في اخوات لانهم لو حذفوها

Copyright © King Saud University